الأمم المتحدة

A/61/615

الجمعية العامة

Distr.: General
6 December 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ١١٦ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/576). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء مداولاتها، مع ممثلي الأمين العام الذين قدّموا معلومات إضافية وإيضاحات.

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢ من التقرير أنه، لدى وضع التقدير الأولي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استخدم المستوى الموافق عليه للمخصصات وما يتصل بها من التزامات، أي ٨٣٩,٥ ٣ مليون دولار، كنقطة انطلاق وبناء على ذلك، يقترح الأمين العام تقديرا أوليا للموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، معبرا عنه بالأسعار الأولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يصل إلى ١٣٨,٥ ٤ مليون دولار، وذلك على النحو المبين في الجدول الوارد في الفقرة ٢ من التقرير. وكما جاء في الفقرة ١٢، يمثل التقدير الأولي، باستثناء البعثات السياسية الخاصة، زيادة قدرها ١٤,٤ مليون دولار، أو ١,٨ في المائة، مقارنة بالمخصصات الموافق عليها وما يتصل بها من اعتمادات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويمثل التقدير الأولي البالغ ١٣٨,٥ ٤ مليون دولار زيادة قدرها ٢٩٩ مليون دولار أو ٥,٨ في المائة، مقارنة بالاعتمادات الحالية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، تماشيا مع الممارسات الماضية، لم يُدرج المستوى المقترح لصندوق الطوارئ في مبلغ ٤,١٣٨ مليون دولار.

071206 071206 06-64646 (A)

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الغرض من مخطط الميزانية هو تزويد الدول الأعضاء بمؤشر أولي لما قد يلزم من الموارد في فترة السنتين المقبلة. وبمجرد الموافقة على المخطط، يعد الأمين العام الميزانية على ذلك الأساس. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، قد تزيد هذه التقديرات أو تقل عن التقدير الأولي الموافق عليه استنادا إلى مخطط الميزانية.

٤ - وكما ورد في الفقرة ٣ من التقرير، ستكون هناك حاجة إلى مبلغ ٣١,٥ مليون دولار إضافي لتغطية تكاليف الوظائف المموّلة تمويلا جزئيا في فترة السنتين الحالية تغطية كاملة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥ - وتبين الفقرة ٤ من التقرير أنه لن تكون هناك حاجة إلى تكاليف تبلغ ٤٦,٣ مليون دولار تدفع مرة واحدة فقط ومدرجة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتتصل هذه الاعتمادات أساسا بتكاليف التشييد والتعديل والتحسين المقترنة بالمشاريع الأمنية والتحسينات التكنولوجية التي يتم إدخالها على وحدة الطبع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وإنشاء الهياكل الأساسية للشبكة المؤسسية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، كانت هناك تكاليف غير متكررة تتعلق بتشييد مرافق مكتبية إضافية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فضلا عن الاعتمادات المتعلقة بتوفير خدمات المؤتمرات إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦ - ويدرج في مخطط الميزانية مبلغ ٢٩,٢ مليون دولار للأنشطة أو المناسبات الجديدة أو الموسّعة المتوقعة و/أو المأذون بها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكما هو مبين في الفقرة ٥ من التقرير، من المتوقع أن تستخدم هذه الموارد لتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية، والقطاع الاقتصادي والاجتماعي، والأنشطة الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وكذلك لإنشاء قدرات لإدارة الأزمات في إدارة السلامة والأمن. وتشمل التقديرات أيضا الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر القرار ٢٨٣/٦٠، الجزء الرابع)، فضلا عن الاحتياجات المتصلة بعقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات خلال فترة السنتين.

٧ - وكما هو مبين في الفقرة ٦، لا تأخذ التقديرات في الحسبان التسويات أو المتطلبات التي قد تنشأ على إثر استعراض الجمعية العامة لعدد من التقريرات البالغة الأهمية، بما في ذلك، من جملة أمور، في مجالات تنفيذ نظام من الجيل المقبل لتخطيط موارد المؤسسة، والتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة، والإدارة والرقابة في الأمم المتحدة، وتعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وحساب التنمية.

٨ - وكما هو مبين في الفقرة ٤، وتماشيا مع توصية اللجنة الاستشارية بأن تعكس المنهجية الطبيعة الحالية للاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة[١]، فقد تمت معالجة كل هذه التكاليف في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على أنها متكررة. وتلاحظ اللجنة أن الاعتماد الأولي للبعثات السياسية الخاصة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ ٣٥٦ مليون دولار. بيد أن الفقرة ٨ من المخطط تشير إلى أن من المقدر أن الاعتماد الكامل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة القائمة حاليا في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ستبلغ ٦٥٨ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن تكوين البعثات الحالي قد يتغير، فمن غير المتوقع أن ينخفض حجمها العام. ومع أخذ ذلك في الحسبان، تدرج في تقدير المخطط زيادة تساوي ٢٨٤,٦ مليون دولار، مما يرفع مستوى تمويل البعثات السياسية الخاصة إلى ٦٥٨,٠ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٩ - وترد مناقشة لحجم صندوق الطوارئ في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام. ويوصي الأمين العام برفع مستوى الصندوق بنسبة ٠,٦ في المائة لزيادته من ٠,٧٥ في المائة إلى ١,٣٥ في المائة، أو ٥٥,٩ مليون دولار، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تحديد مستوى صندوق الطوارئ بنسبة مئوية من المستوى العام للموارد يعني أن حجم الصندوق يزداد مع زيادة حجم الميزانية. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة في الماضي أنه لم يكن هناك تقريبا أي تجاوز لمستوى صندوق الطوارئ**[٢]. **وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد أذنت للأمين العام، في قرارها ٢٨٣/٦٠، من أجل تنفيذ الميزانية لفترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالدخول في التزامات لا تتجاوز ٢٠ مليون دولار في كل فترة سنتين لتغطية احتياجات الوظائف والاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف بغرض الوفاء بالاحتياجات المتنامية للمنظمة في تنفيذ برامجها وأنشطتها المقررة**[٣]. **وفي هذه الظروف، توصي اللجنة بأن يبقى مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة، أو ٣١ مليون دولار.**

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٧، (A/60/7)، الفقرة ٤٠.

(٢) سادت ظروف استثنائية خلال فترة السنتين الحالية نتيجة لأنشطة تتصل بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لم يتأت إدراجها في صندوق الطوارئ وتمت معالجتها خارج أحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

(٣) تنص الفقرة ٨ (و)، الجزء الثالث، من القرار ٢٨٣/٦٠ على أن الإذن الممنوح للأمين العام ''لن ينطوي على أية تغييرات في الأحكام المسترشد بها في استخدام صندوق الطوارئ''.

١٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه، باستعمال التسويات المترتبة على تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧(A/61/593) ، فإن مبلغ ١٣٨,٥ ٤ مليون دولار الوارد في مخطط ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيصبح ٢١٩,٧ ٤ مليون دولار. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن المستوى العام للاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيتوقف على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي توجد في مختلف مراحل الإعداد أو النظر بالنسبة إلى الاستثمار في الموارد البشرية، والإدارة والرقابة، وتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والهياكل المعنية بالشؤون الجنسانية، وسجل الأضرار، وتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.

١١ - ومع مراعاة الاعتبارات السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة تقديرا أوليا يساوي ٢١٩,٧ ٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمعدلات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المنقحة.